



## حكم ابتدائي

باسم الشعب التونسي،



أصدرت الدائرة الابتدائية الثالثة بالمحكمة الإدارية الحكم الآتي بين:

المدعى: أ. محلّ مخبرته بمكتب محاميه الأستاذ

من جهة،

والمدعى عليه: وزير الداخلية والتنمية المحلية، مقره بمكاتبه بتونس العاصمة،

من جهة أخرى.

بعد الإطلاع على عريضة الدّعوى المقدّمة من الأستاذ نيابة عن المدعى المذكور أعلاه والمرسّمة بكتابة المحكمة بتاريخ 30 سبتمبر 2009 تحت عدد 120064 والمتضمّنة أن منوّبه قام بإيداع مطلب لاستخراج جواز سفر لدى مركز الشرطة بمساكن ضمّن تحت عدد 2007/1130 في نوفمبر 2007، وقد اتّصل بالإدارة المعنية عدّيد المرّات إلّا أنّه لم يتلقَ أيّ ردّ. وبتاريخ 4 مارس 2009 توجه بمطلب مسبق إلى وزير الداخلية والتنمية المحليّة بواسطة رسالة مضمونة الوصول إلّا أنّه لازم الصمت، الأمر الذي حدا به إلى رفع دعوى الحال طعنا بالإلغاء في القرار الضمني الصادر عن الوزير المذكور والقاضي برفض تمكينه من جواز سفر.

وبعد الإطلاع على ما يفيد توجيه عريضة الدّعوى إلى وزير الداخلية و التنمية المحليّة بمقتضى المكتوب الصادر بتاريخ 19 أكتوبر 2009 تحت عدد 11500 والذي بقي دون ردّ رغم التنبيه عليه.

وبعد الإطلاع على بقية الأوراق المطروفة بالملف و على ما يفيد استيفاء إجراءات التحقيق في القضية.

وبعد الإطلاع على القانون عدد 40 لسنة 1972 المؤرخ في 1 جوان 1972 و المتعلق بالحكمة الإدارية وعلى جملة النصوص المنقحة والمتّمة له و آخرها القانون الأساسي عدد 63 لسنة 2009 المؤرخ في 12 أوت 2009.

وبعد الإطلاع على ما يفيد استدعاء الطرفين بالطريقة القانونية لجلسة المرافعة المعيّنة ليوم 28 ماي 2010 و بما تمّ الاستماع إلى المستشارة المقرّرة السيّدة و إلى في تلاوة ملخص من التقرير الكتابي لزميلتها الآنسة أ. الو. و لم يحضر الأستاذ وبلغه الاستدعاء كما لم يحضر من يمثّل وزير الداخلية والتنمية المحليّة وبلغه الاستدعاء أيضا.

حجزت القضية للمفاوضة و التصريح بالحكم لجلسة يوم 2 جويلية 2010.

و بما و بعد المفاوضة القانونية صرّح بما يلي:

#### من جهة الشكل:

حيث يروم المدّعي إلغاء قرار الرّفص الضمّني الصّادر عن وزير الدّاخليّة والتنمية المحليّة والقاضي بعدم تمكينه من جواز سفر.

وحيث تضمّن الفصل 37 ( جديد ) من قانون المحكمة الإدارية أنّ دعاوى تجاوز السلطة ترفع في ظرف الشهرين المواليين لنشر المقرّرات المطعون فيها أو الإعلام بها. و يمكن للمعني بالأمر قبل انقضاء ذلك الأجل أن يقدّم بشأن القرار المنتقد مطالبا مسبقا لدى السلطة المصدرة له، و في هذه الصّورة يكون تقديم المطلب قاطعا لسريان أجل القيام بالدعوى و يعتبر مضيّ شهرين على تقديم المطلب المسبق دون أن تجيب عنه السلطة المعنية رفضا ضمّنيا يخوّل للمعني بالأمر اللجوء إلى المحكمة الإدارية على أن يتمّ ذلك في ظرف الشهرين المواليين للأجل المذكور.

وحيث استقرّ فقه القضاء الإداري على أنّ الحقّ في الحصول على جواز سفر أو في تجديده يعتبر من ضمن الحقوق الأساسيّة التي تتصل بممارسة حرّيّة التنقل المضمونة دستورا وقانونا، و هو ما من شأنه أن يدرجه ضمن فئة الحقوق التي يجوز ممارستها بصفة متواصلة ومستمرّة.

وحيث جرى عمل هذه المحكمة في مجال الحقوق المستمرّة على اعتبار أنّه يجوز تكرار المطالب بشأنها على أن يتمّ التقيّد بأجل رفع الدّعوى انطلاقا من آخر مطلب وجّه للإدارة في الغرض.

وحيث يتضح بالرجوع إلى أوراق الملف أن المدعي رفع تظلماً إلى وزير الدّاخلية والتنمية المحليّة بتاريخ 4 مارس 2009 بواسطة رسالة مضمونة الوصول قصد دعوته إلى الاستجابة إلى مطلبه الرامي إلى الحصول على جواز سفر إلا أنّها لم يتلقّ أيّ ردّ بشأنه.

وحيث أن مضيّ شهرين على تظلّم المدعي من القرار المطعون فيه في التاريخ المبين أعلاه إلى السلطة الإدارية المعنية دون أن تتخذ هذه الأخيرة أيّ قرار في شأنه يعتبر رفضاً ضمناً يخوّل للعارض اللّجوء إلى هذه المحكمة في ظرف الشهرين المواليين للأجل المذكور.

وحيث تكون بذلك آجال القيام بالدّعوى الرّاهنة قد انقضت بتاريخ 2 جويلية 2009، الموافق لليوم العشرين بعد المائة الموالي لتوجيه المطلب المسبق دون أن يصادف يوم عطلة أو يوم عيد رسمي وبالتالي يكون قيام المدعي بتاريخ 30 سبتمبر 2009 قد حصل خارج الأجل المنصوص عليه بالفصل 37 (جديد) سالف الذكر، الأمر الذي يتعيّن معه التصريح برفض الدّعوى شكلاً علماً و أنّ آجال التقاضي من متعلّقات النظام العام و يتعيّن على المحكمة إثارتها ولو تلقائياً في صورة عدم التمسك بها من قبل طرفي النزاع.

**ولهذه الأسباب:**

**قضت المحكمة ابتدائياً:**

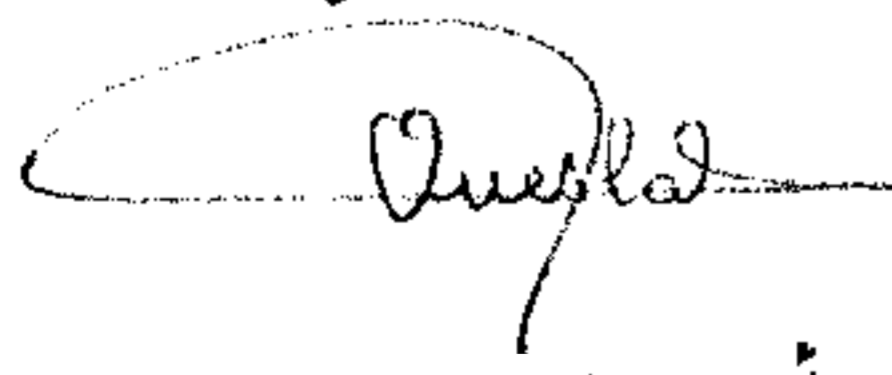
**أولاً:** برفض الدّعوى شكلاً.

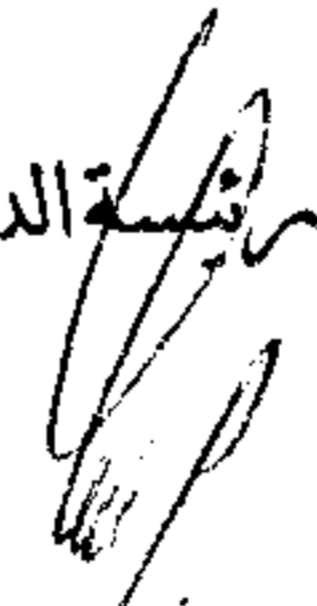
**ثانياً:** بحمل المصاريف القانونية على المدعي.

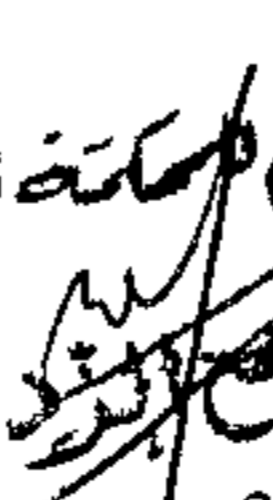
**ثالثاً:** بتوجيه نسخة من هذا الحكم إلى الطرفين.

وصدر هذا الحكم عن الدائرة الابتدائية الثالثة برئاسة السيّدة سميرة قيزة و عضويّة المستشارين السيّدة هـ الف والسيّد م .

وتلي علنا بجلسة يوم 2 جويلية 2010 بحضور كاتبة الجلسة الأنسة سامية سالمى.

القاضية المقرّرة  
  
أ. الو

رئيسة الدائرة  
  
سميرة قيزة

الكتبة العامّة  
المكتب الإداري  
العضو:  جلال الدين  
3